

قوات الأمن تنسحب من القطيف مع بدء عاشوراء

في خطوة من شأنها تخفيف الاحتقان والتوتر في المنطقة الشرقية، عمدت قوة أمنية سعودية إلى الانسحاب من القطيف، تفادياً لأي اضطرابات إضافية مع بدء ذكرى عاشوراء، فيما سادت دعوات التهدئة تزامناً مع لقاء الحاكم بأعيان المحافظة

انسحبت قوة أمنية سعودية، فجر أمس، من منطقة القطيف الشرقية التي شهدت اضطرابات أخيرة راح ضحيتها قتلى وجرحى، فيما التقى حاكم المنطقة مع وفد من أعيان المحافظة، في خطوة من شأنها تخفيف التوتر والاحتقان.

وقالت مصادر حقوقية وشهود عيان إن «القوة الأمنية انسحبت تحديداً من بلدي الشويكة والعوامية» اللتين شهدتا الأسبوع الماضي توتراً إثر مقتل أربعة شبان. وأكدوا انسحاب «الأليات والمدربات والحافلات المصفحة التي تقل قوات مكافحة الشغب من مواقعها باتجاه الدمام، ورفعت نقاط وحواجز التفتيش».

وأعربت المصادر عن اعتقادها أن سحب القوة التي انتشرت أثناء أحداث الأسبوع الماضي هدفه تنفيس الاحتقان وتلافي الاحتكاك المباشر خلال إحياء ذكرى عاشوراء مع إقامة

الشيعة المجالس الحسينية ليلاً طوال عشرة أيام.

وفي وقت لاحق، التقى حاكم المنطقة الشرقية، الأمير محمد بن فهد، وفداً من القطيف عبر عن «رفضه وأسفه لما آلت له الأمور، وأنه لا يقر ما بدر من البعض من تجاوزات»، بحسب مصدر رسمي.

وذكرت الوكالة الرسمية للأبناء «واس» أن أعضاء الوفد من رجال دين ومشايخ ووجهاء «أكدوا ولاءهم لقيادتهم وحرصهم على استتباب الأمن في أنحاء القطيف». ونقلت عن الأمير قوله إن «الدولة بتوجيهات من الملك عبد الله وولي العهد وزير الداخلية الأمير نايف حريصة على سلامة المواطنين وأمنهم ولن تسمح لمثل هؤلاء على قتلهم بأن يعكروا صفو الأمن». وهذا اللقاء هو الثاني من نوعه منذ أسبوع.

من جهة ثانية، أكد مصدر شارك في اللقاء أن الأمير محمد «استمع

إلى مطالب أبناء المحافظة، وتحديد إطلاق سراح المعتقلين وتحقيق العدالة الشاملة بين جميع المواطنين وإلغاء التمييز والفرز المذهبي». وأضاف أن اللقاء اتسم بالإيجابية، مشيراً إلى أن الأمير «وعد الوفد خيراً بتفعيل النظر في المطالب. وجرى التطرق إلى الأمور السابقة والحالية، ونحن ننظر النتائج الحقيقية لهذا اللقاء».

في المقابل، طالب رجل الدين الشيعي البارز في بلدة العوامية الشيخ نمر آل نمر، المطارد من السلطات، بإطلاق سراح المعتقلين «على خلفية التظاهرات وكل سجناء الرأي من الشيعة والسنة، وتحقيق العدالة والحرية وخروج قوات «درع الجزيرة» من البحرين». وقال إن «الحراك المطليبي، إن خرج عن سلميته سيخسر الغطاء الاجتماعي والتعاطف الدولي». وحذر من «إراقة الدماء؛ لأن ثمنها باهظ جداً، ولن ننسى

وستولد عشرات ومئات الشهداء الذين سيصلون الدرب نفسه»، وردد خلال تأبين القتيل علي آل قرييريس «أنا الشهيد التالي».

بدوره، دعا رجل الدين البارز منير الخباز، خلال مجلس في مناسبة عاشوراء، إلى قيام الدول الإسلامية «التي تضم مذاهب مختلفة بخطوات لسد باب الاختلاف الطائفي من خلال الاعتراف الرسمي بالمذاهب، وتحريم لغة التكفير أو التخوين، وتنقية الكتب ووسائل التعليم والإعلام».

وأكد الشيخ عبد الكريم الحبيب أن «أبناء القطيف لا ينفذون أجندة خارجية، بل يطالبون بحقوقهم». ودعا المحتجين إلى «اتباع الأساليب الحضارية»، مؤكداً أن «الاصطدام برجال الأمن أمر محرّم»، مشدداً على عدم تحويل مواكب العزاء في عاشوراء إلى تظاهرات».

(أ ف ب)

المعارضة الكويتية تريح جولة باستقالة الحكومة

الاعتصامات متواصلة للمطالبة برحيل الخرافي وحل البرلمان ومكافحة الفساد

لجأ رئيس الحكومة الكويتية، ناصر المحمد، كما اعتاد على مر سبع حكومات، إلى الاستقالة بعد مطالبة المعارضة باستجوابه ورحيله، التي اتخذت من ساحة الإرادة ميداناً لمعركتها، وهذا يفتح الباب أمام مرحلة جديدة سيحدد معالمها الأمير

الكويت - فادي الزين

استبق رئيس الحكومة الكويتية، ناصر المحمد الصباح، أمس، اعتصام المعارضة التي تطالب برحيله، والاستجواب الذي كان مقرراً أن يقدم إليه اليوم بشأن الفساد المالي، بتقديم استقالة حكومته السابعة إلى أمير البلاد صباح الأحمد الصباح، الذي قبلها بدوره، رغم أنه كان قد أكد في وقت سابق أنه لن يقبل أن تحذاه المعارضة، وأنه لن يقبل الحكومة، ولن يقبل استقالة رئيسها، ولو تقدم بها.

وجاء في كتاب الاستقالة أن «بعض الممارسات السلبية التي أصرت البعض على الاستمرار بها على حساب المصلحة العامة، وعلى حساب التعاون المأمول بين السلطتين التشريعية والتنفيذية قد أدت إلى تعثر مسيرة العمل الوطني وتعذر الإنجاز المنشود». وأشار المحمد في كتابه إلى أن «هذه السلبيات تمثلت في الممارسة النيابية التي أبرزتها الاستجوابات المقدمة والتفرغ للمساجلات والمشاحنات وتسجيل المواقف السياسية بأي ثمن». كذلك

تحدث عما سماه «التشكيك في الذم وكيل الاتهامات بالباطل والإدانة بغير محاكمة»، مضيفاً أنه جرى «تهيج الشارع الكويتي وإثارته وزرع الفتنة والبغضاء بين أبناء المجتمع، بما يقوّض أمن الوطن واستقراره، وهو أمر لا يمكن قبوله أو التهاون بشأنه بأي حال من الأحوال، وقد بات معه استمرار الحكومة في القيام بمسؤولياتها وواجباتها أمراً متعذراً ومستحلاً».

وتأتي استقالة المحمد (71 عاماً) في أعقاب تقديم ثلاثة وزراء استقالاتهم، أول من أمس، على خلفية التوتر الكبير



المعارضة اعتصمت ليلاً أمام قصر العدل في الكويت تضامناً مع المعتقلين (ياسر الزيات - أ ف ب)

ستتجه إليه الأمور. وأطلق المعتصمون، الذين قدروا بالآلاف، وكانوا من الرجال والنساء وجميع الفئات العمرية، هتافات تدعو إلى رحيل رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي. وأكدوا تضامنهم مع الموقوفين بتهمة المشاركة في اقتحام مجلس الأمة في 16 من الشهر الجاري، علماً بأن مواجهات عنيفة وقعت الأسبوع الماضي بين الشرطة وعدد من المحتجين على خلفية الاعتقالات.

وكانت النيابة العامة قد انتهت أول من أمس، من التحقيق مع 31 متهماً، وقُضت حبس 24 منهم 21 يوماً، والإفراج عن 7 موقوفين بكفالة مالية بلغت ألف دينار (3600 دولار).

وكانت المعارضة تستعد اليوم لتقديم استجواب لناصر المحمد، في ما يعرف بـ«الإبداعات الملونية»، وهي القضية التي تتعلق بدفع رشي بلغت نحو 350 مليون دولار لنحو 15 نائباً، وكانت تستعد أيضاً للمبيت في ساحة «الإرادة» لمتابعة الأمور عن كثب، والضغط لمنع رئيس الحكومة من إسقاط الاستجواب، كما فعل في الاستجواب الأخير، الذي سقط بعدما عُرض للنصويت في مجلس الأمة، ما دفع 26 نائباً (من أصل 50) إلى الانسحاب من الجلسة رفضاً لـ«العبث بالدستور».

من جهة ثانية، أكد بعض نواب المعارضة ضرورة حل مجلس الأمة التي تنتهي ولايته في عام 2013، وإجراء انتخابات مبكرة، علماً بأن الأمير الحالي (82 عاماً) الذي تولى الحكم في 29 كانون الثاني (يناير) 2006، كان قد حل المجلس مرتين، الأولى في آذار 2008 والثانية في آذار 2009. ودعا في كل مرة إلى إجراء انتخابات مبكرة في غضون شهرين.

إلا أنه مع استقالة الحكومة واعتبارها حكومة تصريف أعمال، لم يعد بإمكانها أن ترفع مرسومياً إلى الأمير وتطلب فيه حل المجلس. وبالتالي، فإن الطريقة الوحيدة لحل المجلس، هي إما تأليف حكومة انتقالية، أو لجوء الأمير إلى الحل غير الدستوري، ما يعني تعليق بعض مواد الدستور، وهي المواد الخاصة بدور مجلس الأمة وصلاحياته، وهو ما قد يضع البلاد في أزمة كبيرة.

ومن السيناريوات المطروحة أيضاً دمج منصب ولاية العهد بمنصب رئاسة مجلس الوزراء، ما قد يؤدي إلى عدم إخضاع رئيس الحكومة للاستجواب، على اعتبار أنه سيكون أمير البلاد مستقبلاً.

قد يلجأ الأمير إلى الحل غير الدستوري لمجلس الأمة، ما يعني تعليق بعض مواد الدستور

المعارضة من إعادة تكليف ناصر المحمد رئاسة الحكومة للمرة الثامنة منذ توليه المنصب في شباط 2006، وأكد نوابها ضرورة تكليف شخص جديد برئاسة الوزراء، يكون بعيداً عن الفساد ويبدأ نهجاً جديداً في الحكم.

ورغم استقالة الحكومة، نفذت المعارضة اعتصامها في «ساحة الإرادة» القريبة من مجلس الأمة مساءً، تحت عنوان «للكويت كلمة»، وحولته من المطالبة باستقالة رئيس الوزراء إلى الاحتفال باستقالة الحكومة، مع تأكيدها أنها ستبقي تحركاتها لتظل بالمرصاد لما

الذي تشهده البلاد، والذي أعقب اقتحام نواب المعارضة وأنصارها مجلس الأمة قبل نحو أسبوعين، احتجاجاً على عدم خضوع رئيس الحكومة للاستجواب الذي تقدم به نواب معارضون. وهذه ليست المرة الأولى التي تستقيل الحكومة في الكويت عند حشرها في استجوابات أو خلاف في البرلمان، بل عادة ما لجأ رئيس الحكومة الحالي إلى هذا الخيار في معظم حكوماته السبعة السابقة، لكن الأمير كان يعود في كل مرة ويسميها لتأليف الحكومة.

لهذا تسود مخاوف لدى أوساط